A

الأمم المتحدة

A/CN.4/L.587/Add.1
21 July 1999
ARABIC

الجمعية العامة

لجنة القانون الدولي
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، ٣ أيار/مايو - ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩

مشروع تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الحادية والخمسين

المقرر: السيد روبرت روزنستوك

الفصل العاشر

القرارات والاستنتاجات الأخرى للجنة

إضافة

المحتويات

الصفحة القرارات

ألف -	برنامج اللجنة وإجراءاتها وأساليب عملها ووثائقها
١ -	إجراءات اللجنة وأساليب عملها ووثائقها.....

ألف - برنامج اللجنة وإجراءاتها وأساليب عملها ووثائقها

- نظرت اللجنة في المسألة المدرجة في البند ١٠ من جدول أعمالها المعنون "برنامج اللجنة وإجراءاتها وأساليب عملها ووثائقها"، واضعة في اعتبارها الفقرات ٩ و ١٠ و ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٠٢/٥٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨^(١)، وأحالت هذه المسألة إلى فريق التخطيط التابع للمكتب الموسع.
- وعقد فريق التخطيط أربع جلسات. وكان معروضاً عليه الفرع زاي من الموجز الموضعي للمناقشة التي أجريت في اللجنة السادسة للجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية، وعنوانه "القرارات والاستنتاجات الأخرى للجنة"^(٢).

١- إجراءات اللجنة وأساليب عملها ووثائقها

- نظرت اللجنة، في جلستها المعقدة في تموز/يوليه ١٩٩٩، في تقرير فريق التخطيط ووافقت عليه.

طلبات الجمعية العامة

(أ) العلاقات بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة

إن الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من قرارها ١٠٢/٥٣ :

"تشدد على أن من المستصوب تعزيز الحوار بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة، وتطلب إلى لجنة القانون الدولي، في هذا السياق، أن تقدم توصيات في هذا الشأن".

وسبق أن تناولت اللجنة هذه المسألة عدة مرات في الماضي، كان آخرها خلال دورتها الثامنة والأربعين في عام ١٩٩٦.

(١) انظر الفقرات أدناه.

(٢) الوثيقة A/CN.4/496، الفقرات ١٧٥-١٨٩.

وقد شرعت اللجنة في تنفيذ ما اقترحته في عام ١٩٩٦^(٣). وبناء على ذلك قامت بتوسيع نطاق ممارستها المتمثلة في تعيين المسائل التي يُطلب التعليق عليها بالتحديد وذلك بإبراز تلك المسائل في كل دورة في فصل خاص من تقريرها المعنون "المسائل المحددة التي ستهتم اللجنة اهتماماً خاصاً بالحصول على تعليقات عليها". وتتسم هذه المسائل بطابع عام أو تتعلق بقضايا محددة من شأن تقديم الحكومات رأيها فيها أن يساعد اللجنة مساعدة كبيرة.

وقد ساهم عرض هذه المسائل المحددة في جملة أمور، منها جعل النقاش داخل اللجنة السادسة نفسها أكثر تنظيماً وتركيزأ. ويمثل العرض الموضعي للتقرير الذي يقدمه رئيس لجنة القانون الدولي في جزأين أو ثلاثة أجزاء عنصراً آخر من عناصر هذه العملية. وينبغي تشجيع هذه الممارسة ومواصلة تحسينها من أجل زيادة توضيح الاتصالات بين لجنة القانون الدولي واللجنة السادسة. وثمة تطور إيجابي آخر استجد مؤخراً هو حضور عدة مقررين خاصين، فضلاً عن الرئيس، اجتماعات اللجنة السادسة بحيث يمكنهم خوض حوار مباشر مع اللجنة السادسة كلما نوقشت المواضيع المسندة إليهم. وقد ثبتت فائدة هذه الممارسة فعلاً ولذلك ينبغي مواصلة العمل بها.

وثمة جانب لا غنى عنه للحوار بين لجنة القانون الدولي والحكومات هو الإجراء المتمثل في تقديم الحكومات تعليقات مكتوبة رداً على طلبات محددة من اللجنة. وتؤذن اللجنة أيضاً للمقرريين الخاصين بإرسال استبيانات إلى الحكومات، عند الاقتضاء، لالتماس معلومات أو للاطلاع على آرائها في موضوع محدد.

إلا أن اللجنة تشعر بالقلق لقلة عدد الحكومات التي ترد على طلبات التعليقات المكتوبة هذه أو على الاستبيانات^(٤). وهي تود التشدد على أهمية حصولها على آراء الحكومات من جميع أرجاء العالم بشأن مختلف المواضيع قيد النظر.

(ب) علاقة اللجنة بالهيئات الأخرى (داخل الأمم المتحدة وخارجها)

طلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ١٠٢/٥٣ إلى لجنة القانون الدولي "... أن تواصل تنفيذ الفقرة (هـ) من المادة ١٦ والفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢٦ من نظامها الأساسي من أجل زيادة تعزيز التعاون بين اللجنة وسائر الهيئات المعنية بالقانون الدولي، واضعة في اعتبارها جدوى هذا التعاون، ودعت اللجنة إلى تزويد اللجنة السادسة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بالمعلومات المستوفاة الازمة في هذا الشأن".

(٣) انظر تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٠ (A/51/10)، الفقرة ١٨٢.

(٤) في ما يلي عدد الحكومات التي قدمت مثل هذه التعليقات المكتوبة أو الردود على استبيانات بشأن بعض المواضيع الحديثة العهد: مسؤولية الدول، ١٩ (١٩٩٨، ١٩٩٩)؛ الجنسية في حالة خلافة الدول، ١٣؛ التحفظات على المعاهدات، ٣٣؛ حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، ٥؛ الحماية الدبلوماسية ٣.

(أ) التشاور مع المؤسسات العلمية ومع الخبراء بصفة فردية ومع المنظمات الدولية أو الوطنية

تنص المادة ١٦ (ه) من النظام الأساسي للجنة القانون الدولي على ما يلي:

"عندما تحيل الجمعية العامة إلى اللجنة اقتراحًا بشأن التطوير التدريجي لقانون الدولي، تتبع اللجنة، وفقاً لخطوط عامة، الإجراء التالي:

(...)

(ه) لها أن تشاور مع المؤسسات العلمية ومع الخبراء بصفة فردية؛ ولا يتغير أن يكون هؤلاء الخبراء بالضرورة من رعايا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويوفر الأمين العام، عند الضرورة وفي حدود الميزانية، نفقات استشارات الخبراء هذه."

وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٦ على ما يلي:

"للجنة أن تشاور مع أية منظمات دولية أو وطنية، رسمية كانت أم غير رسمية، بشأن أي موضوع تكلف به، إذا رأت أن هذا الإجراء يمكن أن يساعدها في أداء وظائفها".

وعقدت اللجنة، في مناسبات مختلفة، مشاورات مع خبراء بصفة فردية بشأن مواضيع محددة عملاً بمقررات اللجنة أو بناء على مبادرة بعض أعضائها. واتخذت هذه المشاورات أشكالاً مختلفة^(٥).

ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المشاورات التي عقدت مع خبراء من مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بشأن موضوع "الجنسية في حالة خلافة الدول"، في إطار الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة للنظر في هذا الموضوع. كما استفادت اللجنة، في هذه الحالة الأخيرة، من كون عضوين من أعضائها قد عملتا مؤخرًا مقررين خاصين لمجلس أوروبا بشأن موضوع "آثار خلافة الدول على الجنسية". وفي ما يتعلق بعمل اللجنة بشأن مسؤولية الدول، قامت حكومة اليابان ورابطة القانون الدولي والجمعية الأمريكية لقانون الدولي بإنشاء أفرقة دراسية قدمت معلومات مفيدة إلى اللجنة وإلى المقرر الخاص.

(٥) يمكن الاستشهاد بأمثلة كثيرة من الماضي. فقد تشاورت اللجنة أو المقررeron الخاصون مع خبراء إما بصفة رسمية (كما حدث في حالة تحديد البحر الإقليمي لدولتين متغائرتين عندما التقى المقرر الخاص بفريق من الخبراء) أو بصفة غير رسمية (قدم خبراء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مثلًا، مساعدتهم للجنة بشأن موضوع "الجنسية بما في ذلك انعدام الجنسية" في عام ١٩٥٢؛ وفي عام ١٩٦٠، دعت اللجنة أستاذة من كلية الحقوق في جامعة هارفارد للتعليق على مشروع مواد بشأن مسؤولية الدول كان يجري إعداده برعاية تلك الكلية).

وقد أنشئت منذ عدد من السنين الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات سنوية للجنة مع ممثلي وخبراء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا تزال هذه الممارسة معمولاً بها. وخلال هذه الاجتماعات، يتم تبادل الآراء بشأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولا تزال هذه الممارسة معمولاً بها. وخلال هذه الاجتماعات، يتم تبادل الآراء بشأن جدول أعمال يتضمن المواضيع الراهنة التي تنظر فيها اللجنة ومسائل القانون الإنساني الدولي أيضاً. والجدير بالذكر أن عمليات تبادل الآراء هذه ثبت أنها تتطوّي على فائدة جليلة بالنسبة لأعمال اللجنة (كما كانت الحال في إعداد مشروع قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها).

وتقيم اللجنة علاقات وثيقة مع المؤسسات الأكademية والجامعات وما إليها، مما يساهم أيضاً في تفكير اللجنة في مواضيع بعينها. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك مشاركة معهد جنيف للدراسات الدولية في الحلقة الدراسية التي عقدها اللجنة بمناسبة الدورة الخمسين، في عام ١٩٩٨، والتي جرى خلالها حوار مفيد بين الباحثين واللجنة بشأن المواضيع المدرجة على جدول أعمال اللجنة بصفة رئيسية^(٦).

ويجدر بالذكر أيضاً، في هذا السياق، المنتدى المتعلق بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه الذي عُقد في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقام بتنظيم هذا المنتدى الأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ للاحفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اللجنة، وشهد هذا المنتدى على استمرار التعاون القائم منذ أمد بعيد بين اللجنة والمؤسسات الأكademية والعلمية والباحثين وغيرهم من الخبراء من كافة أرجاء العالم. وفي هذه الحالة أيضاً، ضم المشاركون أعضاء في اللجنة وأعضاء في المجتمع الأكاديمي، ودبلوماسيين ومستشارين قانونيين للحكومات والمنظمات الدولية، ودار بينهم حوار مثر ومفتوح^(٧).

وعلى هذا المنوال أيضاً، نظم الفريق الدراسي للمملكة المتحدة برعاية المعهد البريطاني للقانون الدولي والمقارن في إطار احتفال المملكة المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين للجنة. ونظر الفريق في مسألة جدول أعمال اللجنة في المستقبل وأعد تقريراً^(٨).

(٦) سُتُنشر وقائع جلسات هذه الحلقة الدراسية قريباً.

(٧) نُشرت وقائع جلسات المنتدى المعقود تحت عنوان "وضع قانون دولي أفضل: لجنة القانون الدولي في الخمسين من عمرها"، في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن الأمثلة الأخرى على المبادرات بين اللجنة والمجتمع الأكاديمي المنتدى الذي عقد مؤخراً (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) في اكس - آن - بروفانس (Aix-en-Provence) بشأن تدوين القانون الدولي والذي نظمته الجمعية الفرنسية للقانون الدولي. وخلال هذا المنتدى أيضاً، جرى تبادل الأفكار بين أعضاء اللجنة وأعضاء أمانتها الحاليين والسابقين والباحثين الأكاديميين في موضوع تدوين القانون الدولي.

(٨) The role and future of the International Law Commission (British Institute of International and Comparative Law, 1998).

وعلاوة على ذلك، تجرى أيضاً مشاورات عديدة بصورة غير رسمية، وخاصة بالنظر إلى الاتصالات الشخصية التي يقيمها عدد كبير من أعضاء اللجنة مع المؤسسات العلمية. وينبغي مواصلة العمل بالمارسة المتمثلة في عقد مشاورات يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة. إلا أن الحاجة إلى عقد هذه المشاورات تتوقف على النظر في مواضيع بعينها تنطوي على مسائل تقنية محددة تحتاج اللجنة في شأنها إلى رأي خبراء أو كنالات محددة. وينبغي النظر إلى الأمثلة المذكورة أعلاه باعتبارها مظاهر ملموسة لعملية مستمرة تمثل في التشاور وتبادل الآراء والمعلومات بين أعضاء اللجنة والمؤسسات العلمية والخبراء وأسانتذه القانون الدولي ومن إليهم. وكون هذه العملية تكتسي طابعاً غير رسمي في كثير من الأحيان لا ينبغي أن ينتقص من قيمتها الجوهرية في إبقاء اللجنة على علم بما يستجد من تطورات واتجاهات في البحوث العلمية المتعلقة بالقانون الدولي.

وأخيراً، لا ينبغي إغفال الآثار المالية المترتبة على التشاور مع المؤسسات العلمية والخبراء، وهي آثار مذكورة أصلاً في المادة ١٦(هـ) من النظام الأساسي. فقد لجأت اللجنة مؤخراً إلى عقد مشاورات لم تترتب عليها تكاليف إضافية. وليس من الواقعي الدعوة إلى توسيع نطاق المشاورات مع المؤسسات العلمية والخبراء، وخاصة إضفاء طابع مؤسسي عليها، في وقت تتعرض فيه الأمم المتحدة لقيود مالية شديدة تؤدي حتى إلى تقلص أنشطة وبرامج قائمة منذ أمد بعيد. ويمكن من دون شك استعراض الحالة في المستقبل أملأ في أن تكون الحالة المالية للمنظمة أقل هشاشة.

(ب) توزيع وثائق اللجنة

تنص الفقرة ٢٦ من المادة ٢٦ من النظام الأساسي على ما يلي:

"لغرض توزيع وثائق اللجنة، يضع الأمين العام، بعد التشاور مع اللجنة، قائمة بالمنظمات الوطنية والدولية المعنية بمسائل القانون الدولي. ويعمل الأمين العام على أن يدرج في هذه القائمة منظمة وطنية واحدة على الأقل لكل دولة عضو في الأمم المتحدة".

ويتبع تبادل وثائق اللجنة وتوزيعها المبادئ التي أقرتها اللجنة في عام ١٩٦٥^(٩). ويشترط أحد هذه المبادئ عدم إرسال الحولية والوثائق إلى الأفراد في الأحوال العادية، وقصر توزيعها على المنظمات والمؤسسات والمكتبات، ولا سيما مكتبات كليات الحقوق، التي ينبغي إدراجها في قائمة العناوين البريدية بناء على طلب أعضاء اللجنة أوبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وت تكون قائمة العناوين البريدية الحالية لوثائق اللجنة من ١٦١ منظمة ومكتبة وما شابه ذلك، و ١٠١ من الأفراد، معظمهم أعضاء سابقون في اللجنة، وقضاة في محكمة العدل الدولية، وأسانتذه قانون، ومن إليهم. وتقوم الأمانة حالياً باستعراض هذه القائمة، كما فعلت في الماضي بصفة دورية، بغية تأمينها.

(٩) حولية لجنة القانون الدولي، ١٩٦٥، المجلد الثاني، الصفحتان ١٩٤-١٩٥. وجدير بالذكر أن هذه المبادئ تتعلق بالتوزيع الإضافي لوثائق اللجنة الذي يتجاوز التوزيع العادي لجميع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

إن "توزيع الوثائق"، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢٦ من النظام الأساسي، يرمي أساساً إلى نشر وثائق اللجنة وليس إلى إنشاء دفق من تبادل المعلومات بين اللجنة والهيئات الأخرى. والجدير بالذكر أن اللجنة تتلقى في الواقع العملي كمية قليلة نسبياً من الوثائق من المنظمات الوطنية أو الدولية والمؤسسات العلمية وما إليها.

ولئن كان نص الفقرة ٢ من المادة ٢٦ من النظام الأساسي قد اتسم بأهمية عملية كبيرة في الماضي فإن الغرض من هذا النص أدركه العفاء إلى حد بعيد مع تزايد استخدام المعلومات الإلكترونية والحوسبة. والواقع أن موقع لجنة القانون الدولي على الشبكة العالمية للمعلومات أنشأته شعبة التدوين بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للجنة. والغرض الرئيسي من موقع اللجنة على الشبكة هو نشر المعلومات المتعلقة بأنشطتها على أوسع جمهور ممكن عبر الواسطة الإلكترونية. ويتضمن موقع اللجنة هذا على الشبكة، فضلاً عن المعلومات العامة المتعلقة بتاريخ اللجنة وتكوينها، نسخاً مرئية مباشرة من تقارير اللجنة (ابتداء من ١٩٩٦) وكذلك نصوصاً أخرى مختلفة اعتمدتها اللجنة أو تستند إلى أعمالها^(١٠).

ومن الواضح أن اللجنة مهتمة بنشر وثائقها على نطاق واسع. وبالنظر خاصةً إلى أن بعض المؤسسات الوطنية، لا تستطيع حتى الآن الوصول بسهولة إلى المعلومات الإلكترونية، من المستصوب أن تقدم الحكومات المعنية معلومات تتيح للأمانة استيفاء عنوانين تلك المؤسسات على القائمة البريدية الحالية للجنة في وقت يستمر فيه تطوير وتحسين موقع لجنة القانون الدولي على الشبكة.

الدورات المجزأة - ٣

أنشأ فريق التخطيط فريقاً عاملاً غير رسمي^(١١). ناقش هذه المسألة مطولاً. وقد أعد مشروع تقرير عنها وأدرج مشروع التقرير، في النهاية، ضمن تقرير فريق التخطيط ووافقت عليه اللجنةأخيراً.

وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ١٠٢/٥٣، إلى لجنة القانون الدولي أن تبين مزايا وعيوب الدورات المجزأة.

وتوصي اللجنة بعقد دورات مجزأة لأنها أكثر كفاءة وفعالية وأنها تسهل حضور عدد أكبر من الأعضاء دون انقطاع. ولا تعتقد اللجنة أن للدورة المجزأة أية عيوب ولكنها تسلّم بأن اعتبارات الميزانية يمكن أن

(١٠) تشير الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٠٢/٥٣ إلى موقع لجنة القانون الدولي على الشبكة العالمية للمعلومات.

(١١) يتتألف من السيد ر. روزنستوك (رئيساً) والسيد إ. بامبو - تشيفوندا، والسيد ج. ك. باينسا سوارس، والسيد ر. إ. غوكو، والسيد ج. ل. كاتيكا، والسيد س. ياماذا.

تشكل، في نظر البعض، عاملاً. وتعتقد اللجنة أنه يمكن، إذا لزم الأمر، معالجة هذه المشكلة وتقليلها إلى حدود دنيا. وسيبقى موقف اللجنة موقفاً مناً يقوم على الحاجة في ما يخص مدة دوراتها وطبيعتها.

١٠ تحسين كفاءة العمل

نتيجة الدورة المجزأة القيام بالأعمال التحضيرية التي تتخلل الدورة على نحو يزيد من إنتاجية الجزء الثاني من الدورة المجزأة. فعلى سبيل المثال، يتطلب العمل المنجز في لجنة الصياغة وضع شروح، ومن شأن إعداد هذه الشروح في الفترة التي تتخلل جزأى الدورة أن يعود بالفائدة على ذلك العمل. ويمكن تيسير حل المشاكل التي تنشأ في الجزء الأول من الدورة، سواء في اللجنة بكمال هيئتها أو في لجنة الصياغة، بالاستفادة من الدراسة المركبة والمبادلات غير الرسمية (عن طريق البريد الإلكتروني مثلاً) بين الأعضاء ومع الأمانة أكثر مما هو عليه الأمر في الوقت الحاضر. ويمكن للمقررين الخاصين اغتنام الفرصة للتفكير في المقترنات المقدمة أو المشاكل المثارة في الجزء الأول من الدورة دون فقدان التركيز بسبب الانتظار سنة كاملة أو الاضطرار إلى إلقاء نظرة سريعة و/أو الاضطرار إلى التغيب عن الأعمال المتعلقة بالمواقف الأخرى، على حساب أعمال اللجنة، من أجل إعداد الردود تحت ضغط الوقت. وأخيراً، تدل التجربة على أن عقد دورتين تتخللهما فترة للتفكير يتبع على الأرجح تركيزاً أشد وأجدى مما إذا عُقدت دورة واحدة متصلة.

٢٠ تحسين الحضور

على الرغم من أن الأعضاء يدركون جيداً واجبهم في الحضور فإن كثيرين منهم واجهوا على مر السنين صعوبات كبيرة في حضور دورة اللجنة بأكملها التي تستغرق ١٢ أسبوعاً متصلة بسبب مسؤولياتهم الأخرى. ومن صميم طبيعة الخبرات والمؤهلات الخاصة اللازمة للجنة أن تكون لأعضائها مسؤوليات وأعباء أخرى يخصصون لها جانباً من وقتهم، ولذلك فمن الأيسر لهم حضور دورتين قصيرتين من دورة واحدة تستغرق ١٢ أسبوعاً. والرغبة في اجتذاب خبراء يتحلون بالهمة والنشاط ويأتون من خلفيات مختلفة هي التي ساهمت في عدم جعل اللجنة هيئة متفرغة تتعقد على مدار السنة. ومن شأن تجزئة الدورة أن يرفع معدل الحضور ويسمح في تحقيق الفائدة الأصلية التي استُشعرت في طبيعة اللجنة باعتبارها مسؤولة يضطلع بها الأعضاء على أساس عدم التفرغ. وتؤيد التجربة السابقة (١٩٩٨) في عقد دورة مجزأة وجهة النظر هذه.

٣٠ المرونة

ستحافظ اللجنة، بطبيعة الحال، على المرونة إزاء طبيعة دوراتها ومدتها. ولئن كان حجم العمل في السنين الأخيرتين من الفترة الخمسية الراهنة (٢٠٠٠ و ٢٠٠١) سيطلب، بلا ريب، ١٢ أسبوعاً وسيستفيد من عقد دورات مجزأة، فقد تستطيع اللجنة إنجاز مهامها في دورة واحدة تستغرق ١٠ أسابيع كما كانت الحال في سنة ١٩٩٧، أي في السنة الأولى من فترتها الخمسية.

٤ . العيوب

لا يعتقد أعضاء اللجنة أن للدورة المجزأة أية عيوب. فأي زيادة في التكاليف تترجم عن تجزئة الدورة سيعوض عنها ويزيد ارتفاع الإنتاجية مقيساً بتحليل النتائج. ويدرك الأعضاء جيداً، في الوقت نفسه، ضرورة أن تتمكن المنظمة في الوقت الراهن من عقد الدورة المجزأة في إطار الموارد الحالية للميزانية. ويمكن تحقيق الوفر، مثلاً، بإعادة تنظيم برنامج عمل الدورة المجزأة، بحيث يتسمى تخصيص أسبوع واحد أو أسبوعين في نهاية الجزء الأول من الدورة وأوبداية الجزء الثاني من الدورة، على وجه الحصر، للاجتماعات التي تتطلب حضور عدد محدود من أعضاء اللجنة. وستضع اللجنة مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ في عام ٢٠٠٠ فعلاً.